

نظام الاحتراف الرياضي في الجزائر بين التشريع والتطبيق-دراسة ميدانية بالهيئات الرياضية-

**The sports professional system in Algeria between legislation
And application Field study in sports bodies**

ناصر عبد القادر جامعة الجزائر 3 (الجزائر) naceri.abdelkader@univ-alger3.dz	بن عكي رقية صونية ¹ جامعة الجزائر 3 (الجزائر) benaki.rokia@univ-alger3.dz
--	--

تاريخ القبول: 2024/01/02

تاريخ الارسال: 2023/08 / 02

ملخص:

إن الاحتراف الرياضي هو من أهم المواضيع التي أثار الرأي العام والخاص من خلال إشكالية تحديد هذا المفهوم من البعد التشريعي و القانوني التي تحدد هذا المفهوم مجالات تطبيقية على الأندية الاحترافية الرياضية الجزائرية أو ما تسمى الشركات الرياضية الجزائرية طبقا لقوانين المراد إخضاعها على مجتمع رؤساء ومسيري الهيئات الرياضية كانت العينة تمثلت في (100) مدراء ومسيري الهيئات الرياضية بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استبيان الكتروني وكانت النتائج المتوصل اليها: معرفة مدى الوعي لرؤساء الهيئات الرياضية لظاهرة الاحتراف الرياضي، مكانة العقود الاحترافية الرياضية ، الأبعاد القانونية والتشريعية وكذا الأبعاد الاقتصادية من خلال الاستثمار، التسويق، ومصادر التمويل.

معلومات المقال

الكلمات المفتاحية: الاحتراف الرياضي، التشريعات الرياضية، البعد الاقتصادي

Received :02/08/2023

Accepted :02/01 / 2024

Abstract :

Sports professionalism is one of the most important topics that raised public and private opinion through the problem of defining. This concept from the legislative concept as application areas for Algerian professional sports, or the so-called Algerian sports companies according to the laws to be subject to the society of heads and managers of sports bodies. The sample consisted of (100) managers and managers the descriptive analytical approach through an electronic questionnaire. The results knowledge of the extent of awareness of the heads of sports bodies of the phenomenon of sports professionalism, the status of professional sports and legislative dimensions as well as the economic dimensions through investment. Marketing and financing sources.

Keywords : sports professionalism, sports législations, économique dimension.

Article info

المؤلف المرسل:

الاحتراف هو اللاتحة التي يمارس من خلالها شخص نشاط رياضيا معنويا ليعود عليه بفائدة خاصة، وتكون تلك الفائدة مادية في أغلب الحالات، ويرتبط الاحتراف دائما بالثراء، والاحتراف يعني في أبسط صورة أن يقوم الفرد بالعمل لاعبا أو بطلا أو مدريا أو مساعد للمدرب، ويكون له دخل من هذا العمل وفق عقود أو شروط يتم الاتفاق عليها مسبقا أي الاتجار والتعيش من ممارسة الرياضة (بافضل، 2022، صفحة 29). أصبح الاحتراف الرياضي يقصد به الاستثمار في مجال الرياضة بجعل اللاعب أو المدرب أو الحكم كعامل يتلقى أجرة مقابل التزاماته بتحقيق نتيجة من طرف النادي الذي يكون مسؤول عن حقوق الرياضيين وتوفير كافة الخدمات (الساعدي، 2013)، ولكي يتحقق الاحتراف الرياضي يجب أن يتصف النشاط الرياضي بالانتظام والاستمرار وأن يكون النشاط الرياضي المتخصص هو مصدر الرزق الرئيسي للاعب، بل يستلزم فوق ذلك أن يكون هناك عقد احتراف مبرم بين اللاعب والنادي، وهذا ما تنص عليه دائما لوائح الاحتراف (كريم، 2008، صفحة 45)، فلاعب كرة القدم المحترف لا يستطيع المشاركة في المباريات أو المسابقات الرسمية التي ينظمها الاتحاد الرياضي لكرة القدم، إلا إذا كان مرخصا له بذلك من الاتحاد الرياضي، وللحصول على هذا الترخيص يستلزم أن يكون اللاعب مقيد كلاعب محترف في أحد الأندية المرخصة بممارسة الاحتراف، وهذه الأخيرة لا تسمح بقيد اللاعب في قائمة اللاعبين المحترفين، إلا إذا كان اللاعب قد أبرم معها عقد احتراف (Dubey, 2010).

ان تطبيق الاحتراف على المستوى المحلي والدولي في جميع الألعاب ان تأخذ اتحاد اللعبة نسبة من عائدات انتقال اللاعبين وكذا انشاء مراكز لاتقاء وتدريب الناشئين الموهوبين في رياضته و ذلك باتباع الأسلوب العلمي ومع توفير كافة الإمكانيات المادية و الخبراء، والاشتراك بهم في البطولات الدولية و العالمية بغرض الارتقاء بمستواهم الفني و المهاري، و يأخذ الاتحاد العائد المادي من انتقالمهم و احترافهم سواء في الأندية المحلية او الدولية، ويمكن للاتحاد الاستعانة بالخبراء و المتخصصين والخبراء الأجانب للاستفادة منهم، كما يمكن توسيع قاعدة الممارسين و الناشئين في مختلف الألعاب وانتقاء و اختيار افضل الموهوبين و الناشئين في مختلف الألعاب و دعم و امداد الأندية المختلفة بمؤلاء الناشئين وتدعيم المنتخبات القومية (حسانين و د، عمرو ، 2013)

أصبح الاحتراف الرياضي يقصد به الاستثمار في مجال الرياضة بجعل اللاعب أو المدرب أو الحكم كعامل يتلقى أجرة مقابل التزاماته بتحقيق نتيجة من طرف النادي الذي يكون مسؤول عن حقوق الرياضيين وتوفير كافة الخدمات، لان الاحتراف الرياضي يعمل على تحقيق العائد المادي والربح للمساهمة في مجالات الارتقاء والنهوض بالرياضة وتبادل المنفعة بين المستثمر وبين المستفيد (اللاعب، الإداري، المدرب) وهذا ما نجده خلال عملية التسويق الرياضي وأهميته في الارتقاء بمستوى الأنشطة الرياضية ومجالات التربية البدنية والرياضية (رياضة، تعليم، تدريب، إدارة، ترويج رياضي) وجذب اهتمام الجمهور نحو المؤسسة الرياضية. والبحث عن التمويل يعتبر الجوهر الأساسي لظاهرة الاحتراف بالمؤسسات الرياضية لتحديد الأموال اللازمة وتحقيق أهداف هذه المؤسسة، وترتبط دورة تدفق الأموال داخل المؤسسة الرياضية من خلال المساهمون زائد القروض طويلة الأجل والقروض القصيرة الأجل، الاشتراكات، التبرعات، الإعلانات، الأنشطة الرياضية، الثقافية، الترويجية بالمؤسسة الرياضية، الأصول الثابتة للمؤسسة، الناتج المالي لإدارة التسويق، الأنشطة والخدمات، الحفلات، البطولات، الدورات الرياضية. (الربيعي و محمد جواد الضائع، 2018، صفحة 409) لهذا أظهرت في الوقت الحالي عدة متغيرات مرتبطة بظاهرة الاحتراف منها الاستثمار بهدف زيادة رأسمال عن طريق توظيفه مما يتيح تبادل المنفعة بين المستثمرين لاستثمار أموالهم وبين المؤسسات الرياضية المختلفة لاستثمار إمكانياتهم المادية والبشرية اللازمة للأنشطة الرياضية سواء كان لاعب، إداري، جمهور الذي يعمل على تغيير البناء الاقتصادي الوطني وتحقيق العائد والربح المادي مع ضمان استمرارية الحصول على الدخل

والعمل على زيادته وتنميته باستمرار إلى جانب المحافظة على قيمة الأصول أو الرأسمال الأصلي للمستثمر في المشروع مع ضمان السيولة النقدية اللازمة لتغطية العمل والإنتاج وكذا حالة الطوارئ والاعتماد على القرار الاستثماري على خطوات المنهج العلمي المبني على الخيارات أو القروض الاستثمارية وتوافر الخبرة أو التأهيل لتحقيق مبدأ الملائمة والتنوع مع مراعاة التدفقات النقدية المتوقعة من الاستثمار على أن تكون مؤكدة من حيث القيمة والتوقيت الزمني (عباس، 2015)

2. إشكالية الدراسة:

الاحتراف هو الخروج من نظام الهواية إلى نظام أكثر تطور (المنافسة) يساير تطورات العصر والدول المتقدمة في اللعبة. لهذا وجب تحويل الأندية إلى شركات منتجة و ليس فقط مستهلكة، ومحاولة تسويق المنتج الكروي على أعلى نطاق، وتعيين لجنة مراقبة تسيير الأندية وإلزامية إبرام عقود مع اللاعبين، وتوظيف الشخص المناسب في المكان المناسب من خلال الاستعانة بذوي الخبرة من اللاعبين القدامى، والتعامل بصرامة فيما يخص المنتخبات الوطنية، والإسراع في إنجاز كل المشاريع التي من شأنها النهوض بمختلف الأنشطة الرياضية كإنشاء مشروع الإدارة المحترفة في الأندية الرياضية القائم على التخصص الدقيق وإدارة العمل في الأندية بشكل احترافي، ويقوم هذا المشروع على إنشاء وإدارة الاحتراف في كل ناد تضم القسم القانوني و قسم الدراسات وتطوير قسم العلاقات العامة والجمهور وقسم التمويل والاستثمار.

لم يعد قانون الهيئات الخاصة للشباب والرياضة ولوائح الهيئات التشريعية تتناسب مع المفاهيم والمتغيرات في الرياضة، فقد تغير الفكر الرياضي من الهواية إلى الاحتراف، فلم تعد القيود القانونية ولوائحها التي تفرض الجهة الإدارية على الهيئات الرياضية من لجنة أولمبية واتحادات وأندية تتماشى مع متطلبات العصر الحديث، ولا تواكب التحولات العالمية في الرياضة، والتي فرضت نفسها في ظل تواجد الاحتراف ولا يمكن إخفاؤها ومنها (اقتصاديات الرياضة، التمويل والتسويق والاستثمار والرعاية و الخصخصة والعولمة الرياضية وصناعة الرياضة انطلاقا من هذه الخلفية النظرية يمكن طرح الإشكالية التالية: كيف نظم المشرع الرياضي الجزائري ظاهرة الاحتراف الرياضي في ظل التشريعات و القوانين الجزائرية سارية المفعول المطبقة على الهيئات الرياضية؟

انطلاقا مما سبق يمكن حصر مشكلة البحث في مدى أهمية الاحتراف الرياضي الجزائري وانعكاساته الإيجابية على الارتقاء بمستوى كرة القدم الجزائرية من خلال الأنظمة والتشريعات الرياضية والأبعاد الاقتصادية الرياضية، لهذا سنحاول دراسة هذه الظاهرة من خلال الإجابة على التساؤلات التي سوف يتم طرحها كالتالي:

- 1- هل تطبيق القوانين التشريعية والتنظيمية الرياضية بالضرورة هو تكريس نظام الاحتراف الرياضي لدى الهيئات الرياضية الجزائرية؟
- 2- هل عقود الاحتراف الرياضي هي جوهر عملية تطبيق نظام الاحتراف الرياضي لدى الهيئات الرياضية الجزائرية ؟
- 3- هل يعتمد الاحتراف الرياضي على تطبيق وتبني السياسات الاقتصادية الرياضية الحديثة في منظومة الهيئات الرياضية الجزائرية؟

3. فرضيات البحث:

1.3 الفرضية العامة للبحث:

إنجاح نظام الاحتراف الرياضي في الجزائر لابد من تغيير في السياسة التشريعية والتنظيمية التي تضبط ظاهرة الاحتراف الرياضي مما يؤثر على منظومة الهيئات الرياضية الجزائرية.

2.3 الفرضيات الجزئية:

الفرضية الجزئية الأولى: ضرورة تطبيق القوانين التشريعية والتنظيمية الرياضية هو حتمية لتطبيق نظام الاحتراف الرياضي لدى الهيئات الرياضية الجزائرية.

الفرضية الجزئية الثانية: إن عقود الاحتراف الرياضي تعتبر جوهر عملية تطبيق نظام الاحتراف الرياضي في سياسة الهيئات الرياضية الجزائرية.

الفرضية الجزئية الثالثة: ان ظاهرة الاحتراف الرياضي لها ابعاد ورؤى اقتصادية بالدرجة الأولى من خلال البحث عن الاستثمار والتسويق وعقود الاحتراف لدى الهيئات الرياضية الجزائرية.

4. الدراسات السابقة والمشابهة:

1.4 دراسة الدكتور عبد الحميد عثمان الحفني (سنة 2007): قدم دراسة حول "عقد احتراف لاعب كرة القدم" الطبعة الأولى 2007-

المكتبة العصرية للنشر والتوزيع - جمهورية مصر العربية. تناول عقود الاحتراف للاعبي كرة القدم، حيث تطرق على مفهومه، طبيعته ونظامه القانوني، باعتماده على دراسة مقارنة لمختلف لوائح الاحتراف في بعض الدول العربية. وكانت نتيجة الدراسة كالتالي:

إن الاحتراف ما زال غامضاً في بعض الدول العربية، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم وجود اللوائح تنظم عملية الاحتراف تقوم بتقديم مفهوم دقيق للاعب المحترف، وتبين فيها الحماية القانونية والاجتماعية له. حتى يكون لاعب كرة القدم لاعبا محترفا لا بد أن تتوفر فيه الشروط التالية:

- أن يمارس لعبة كرة القدم بصفة منتظمة ومستمرة.

- أن يتخذ من هذه اللعبة مهنة يعتمد عليها كمصدر رزق رئيسي.

- أن يبرم عقد الاحتراف مع النادي الرياضي لتنظيم العلاقة بينهما، بحيث يتعهد اللاعب بممارسة اللعبة على غرار لقاء أجر معين يحصل عليه من هذا النادي.

عقد الاحتراف الذي يبرمه اللاعب مع النادي لا يخرج عن كونه عقد ما يخضع لأحكام عقد العمل، فهو عقد يتعهد بمقتضاه اللاعب أن يمارس لعبة تحت إشراف وتوجيه النادي مقابل لقاء مبالغ مالية ومكافآت.

لا بد من توافر عنصر التبعية الذي يقع على عاتقه التزامات عديدة على اللاعب، حيث يلتزم بالمواعيد التي يضعها النادي كالتدريب والمباريات وكذا الخطوط الفنية التي يضعها المدرب، وكذا تبعية اللاعب للنادي الرياضي من خلال حقوقه اتجاه المجهودات المبذولة.

كما أن العقود التي تبرم بين اللاعب والنادي هي عقود موسمية بالنسبة للدول العربية، غير أن المشرع الفرنسي الرياضي حدد هذه العقود بمدة أربع مواسم في المادة 03 من لائحة الاحتراف الفرنسي.

إن عقد عمل المحترف الرياضي يتميز ببعض الخصائص كالتالي:

من الناحية الشكلية: حتى يصبح هذا العقد يتمتع بالشرعية القانونية، يشترط المصادقة عليه من طرف الاتحادية الرياضية.

من الناحية النموذجية: وضع نموذج لصيغة عقد الاحتراف في حالة انقضاء العقد لا بد بأحد الإرادتين (اللاعب أو النادي)، وفي حالة نشوب نزاع نلجأ إلى القضاء أو إلى لجنة خاصة تابعة للاتحادية.

كما تناول ظاهرة انتقال اللاعبين بعد انقضاء العلاقة التعاقدية بين اللاعب والنادي التي تخضع إلى الشروط وقيود اللائحة، كالتزام النادي

الذي سينتقل إليه اللاعب بدفع مقابل الانتقال (الحفني ع، 2007)

2.4 دراسة الدكتور محمد سليمان الأحمد (سنة 2001): قدم دراسة حول الوضع القانوني لعقود انتقال اللاعبين والمحترفين - الطبعة الأولى 2001 - الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع - الأردن، حيث اقتضت دراسته حول العقود المتفقة بين النوادي العربية فيما يخص انتقال اللاعبين المحترفين ومختلف العمليات الناتجة عن الصفقات المبرمة.

تطرق إلى تعريف عقود الانتقال ما بين الأندية العربية في ظل اللوائح والتشريعات الخاصة بعقود الاحتراف، وكذا أنواع عقود الانتقال والقوانين الواجب تطبيقها بين الناديين عند إبرام صفقة انتقال اللاعبين المحترفين والتعويضات والمنح للأندية ولللاعبين الناتجة عن هذه الصفقة. تطرق إلى عقود الانتقال من خلال الشروط المتعلقة بهذه العقود، وكذا الآثار الناتجة عن العقود من خلال التزامات النادي والعلاقة الناتجة بين اللاعب والناديين من خلال التزامات اللاعب اتجاه الناديين.

واستخلصت الدراسة إلى ما يلي:

- إن عقد الانتقال هو عقد قانوني يتم بين الطرفين (اللاعب والنادي)، لكنه لا ينفذ إلا بموافقة اللاعب وتصديق الاتحادية على ذلك، كما أنه يخضع إلى نظام الاحتراف الرياضي وهذا ما يجعل هذا العقد منصبا على اللاعبين المحترفين فقط.

- إن انتقال اللاعبين من ناد إلى ناد ينشأ عنه عقد احتراف بين النادي واللاعب الجديد واندماج بين عقدي الانتقال والاحتراف في عقد واحد، لكن هناك اختلاف فيما بينهما:

- كما يمكن الاستغناء عن عقد الانتقال، لكن عقد الاحتراف هو عقد عمل بين اللاعب وإدارة النادي.

- عقد الانتقال وعقد الإعارة، كما أن هناك اختلاف جوهري بين عقد الانتقال وعقد الإعارة الذي يجوز فيه للاعب العودة إلى النادي القديم بعد انقضاء مدة الإعارة.

- عقد الانتقال لا يعد عقد بيع أو شراء أو إيجار للاعب، بل هو عقد ذو طبيعة مزدوجة، تنشأ عنه ثلاثة علاقات قانونية بين الأطراف الثلاثة: عقود الانتقال إما أن تكون عقود دولية أو وطنية، وفي أغلب الحالات تطبق عليها جميع أحكام العقود فضلا عن ذلك أحكام القواعد العامة والقانون المدني وما قررته اللوائح الخاصة بقوانين العقود.

- حتى تكون عقود الانتقال صحيحة ومشروعة يجب أن تتوفر فيها الصيغة الشكلية التي قررتها اللوائح الرياضية، لا سيما عقود الانتقال الدولية.

(الأحمد، 2001)

5. التحديد المفاهيم وشرح المصطلحات:

1.5 الاحتراف الرياضي:

هو مصطلح ينحدر من كلمة "حرفة" أي يمتهن، ويخص الشخص الذي يمارس حرفة ما في مستوى عالي مقابل أجر على ذلك ويؤديها بإتقان كبير. (لاروس، 1995، صفحة 826)

كما يقصد به اكتساب أو طلب حرفة للكسب، والحرفة: كل ما اشتغل به الإنسان واشتهر به، فيقولون حرفة فلان كذا، يريدون دأبه، وهي بهذا ترادف كلمتي صنعة، وعمل.

2.5 القانون والتشريع الرياضي:

مجموعة القواعد القانونية العامة والمجردة التي تهدف إلى تنظيم علاقة الأفراد والأشخاص داخل المجتمع والمقتربة بجزء توقعه السلطة المختصة في حالة مخالفتها (ابراهيم، 2017، صفحة 53)

إنّ القانون عبارة عن مجموعة من الأسس والقواعد التي تحكم المجتمع وتعمل على تنظيمه، حيث إنّه لا يمكن للمجتمع العيش بنجاح إذا كان أفرادها لا يخضعون لقوانين تحكمهم، ويفعلون ما يروق لهم دون مراعاة لواجباتهم وحقوقهم، فالقانون هو الذي يضع القواعد التي تُحدّد حقوق الأفراد وواجباتهم، ويضع الجزاء المناسب في حال مخالفة تلك القواعد والأسس، ويُطبّق الجزاء من قِبَل الحكومة، حيث تتغير القواعد القانونية باستمرار؛ وذلك تبعاً للتطوّرات والتغيّرات التي تحدث في المجتمع، وفي المجتمعات الديمقراطيّة يأتي في نصّ القانون أساليب لتعديل القوانين غير عادلة؛ وذلك لأنّ العدالة من مبادئ القانون الأساسيّة

3.5 الاقتصاد الرياضي:

الرياضة تعتمد على الاقتصاد لتمويل مختلف الألعاب وهي وسيلة دعائية وإشهار وانتشار، وقد تعد سوقا دامج في مجال الإنتاج والتسويق الرياضي للمنتج والخدمات الرياضية، ويحتوي على مجالين:

1- مجال الممارسة بغرض زيادة قائمة الممارسين مع الاقتناع بأنّها حق لكل إنسان من موثيق اليونسكو 1978.

2- مجال البطولات والمنافسة الرياضية (الشافعي، 2006، صفحة 17).

4.5 الهيئات الرياضية:

المؤسسات الرياضية المختلفة تحقّق أهداف فلسفة المجتمع في مجال التربية البدنية و الرياضية وتنخلص هذه الفلسفة الرياضية في تدعيم مبدأ الهواية الرياضية، و الرياضة للجميع كحق لكل فرد في المجتمع و لذلك تقيم و تنشأ المؤسسات الرياضية لتحقيق هذا و حتى تدعم المواطن، تساعد في إعداده تربويا بصورة شاملة متكاملة في الجوانب البدنية، الاجتماعية و الثقافية، الاقتصادية، البدنية، و لهذا كأن الحكومة تريد أن تسعى لتحقيق الهدف التربوي و تربية المواطن تربية متكاملة بدون النظر إلى هدف الربح كهدف أساسي، و لكن هذا الهدف يأتي في مرحلة تالية متقدمة مع بدأ الاحتراف الرياضي. (الشافعي ح.، 2000، صفحة 13)

6. أهداف وأهمية الدراسة:

1.6 أهداف الدراسة: إن أهداف بحثنا تكمن في التعرف على أهم النقاط التالية:

1- توضيح رسالة الاحتراف الرياضي بالمؤسسات الرياضية.

2- تقديم اللوائح التنفيذية والتنظيمية العامة للاعتراف الرياضي بالمؤسسات الرياضية.

3- معرفة مختلف التشريعات للاعتراف الرياضي بالمؤسسة الرياضية.

4- معرفة دور عقود الاعتراف الرياضة الجزائرية بأركانها لتنظيم العلاقة بين أطراف العقد.

5- معرفة دور الإعلام الرياضي ووسائله لترويج الاعتراف بالمؤسسة الرياضية.

6- إدارة تنظيم عملية الاعتراف الرياضي.

7- أهمية تسويق مختلف المنتوجات الرياضية لتحقيق أهداف الاعتراف بالمؤسسة الرياضية.

8- استثمار و جلب المستثمرين في المجال الرياضي.

2.6 أهمية الدراسة:

الأهمية العملية: إن دراستنا لهذا البحث تساعدنا على معرفة مدى أهمية الاعتراف الرياضي الجزائري وتكشف لنا مدى انعكاساتها على نتائج البطولات المحلية والمنافسات الدولية من خلال تغيير الأنظمة والتشريعات الرياضية الجزائرية، ومعرفة هل هناك فعلا صرامة في تطبيق القوانين التي لها

صلة بالاحتراف على أرض الواقع وفقا للبنود المنصوص عليها في التشريع الرياضي الجزائري، وهل تواجه الأندية صعوبة في تطبيق الاحتراف بنجاح وفقا للتشريع المعمول به.

وتكمن أهمية البحث في اعتبار الاحتراف الرياضي يرتبط بشروط العقد مع المؤسسة تطبيقا للقاعدة القانونية "العقد شريعة المتعاقدين"، ومدى تطبيق هذه الظاهرة على فلسفة المجتمعات الرأسمالية حرية المنافسة والاقتصاد.

كما تتبين أهمية هذه الدراسة في مدى تنظيم عملية الاحتراف التي تتطلب التطبيق والسعي إلى تحقيق وظيفة القانون في تحقيق التوازن بين المصالح الخاصة للمحترفين الرياضيين من ناحية وبين المصلحة العامة من ناحية أخرى. تزويد الجهة الإدارية وجهاز الرياضة بالتقارير والمقترحات الكفيلة برفع مستوى الخدمات التي تقدمها الهيئات الأعضاء وتباشر مختلف الهيئات اختصاصاتها في إطار السياسة العامة لجهاز الرياضة مما يحقق التنسيق بين نشاط التسويق ونشاط الاتحادات المعنية باللاعبات الرياضية لترويج منتجاتها عبر مختلف وسائل الإعلام.

الأهمية العلمية: محاولة رفع مستوى كفاءتها منهجيا وموضوعيا على أساس أن الممارسة العلمية للبحث من شأنها تثري معارفنا وتمرننا على التحكم في الأدوات والأساليب المنهجية العلمية.

إثراء المكتبة العلمية بمرجع جيد قد يكون في يوم ما في متناول باحثين آخرين لإنجاز دراسات أخرى مكتملة. والبحث الحقيقي مع إتباع خطة ومنهجية استراتيجية لمعرفة دوافع نجاح الحدث الرياضي.

7. الإجراءات المنهجية

1.7 المنهج المتبع. استخدمنا لسرد الحقائق المنهج الوصفي التحليلي حيث يهدف هذا المنهج إلى جمع البيانات لتقرير الحالات الفعلية للظواهر واختبار الفروض للإجابة عن الإشكالات المطروحة وفق معايير علمية دقيقة، المنهج حيث يعرف الوصفي "على أنه هو الطريقة التي يهتم بها الباحثون في الحصول على معلومات وافية ودقيقة للتصور الواقع الاجتماعي (القنجلي، 1993، صفحة 75)

2.7 الأدوات لجمع البيانات. استخدم جمع المعلومات والبيانات الأدوات الآتية:

- تحليل اللوائح والقوانين المنظمة للمؤسسات الرياضية

- المقابلات الشخصية لبعض الخبراء المتخصصين في مجالات وموضوعات الدراسة قيد البحث

- الدراسات الاستطلاعية عن طريق توزيع هذه الوثيقة الاستبيان عن طريق المنصات الالكترونية الشخصية والمهنية لمسيري الهيئات الرياضية استمارة الاستبيان من تصميم الباحث تحت اشراف الخبراء والمختصين

3.7 الدراسة الاستطلاعية إن الهدف من الدراسة الاستطلاعية هو التأكد من ملائمة مكان الدراسة لموضوع البحث، ومدى الوصول إلى مصداقية وموضوعية البحث بالإضافة إلى مدى صلاحية الأداة المستعملة (الاستبيان) باعتباره من أهم أدوات جمع (البيانات) للمعلومات حول موضوع البحث. من خلال الوصول إلى موضوع البحث الموضوعي في الحقائق، لذلك قمنا بدراسة ميدانية التي جرت في بداية شهر اوت 2021 في المقرات الإدارية للهيئات الرياضية الجزائرية كان قوام العينة الاستطلاعية (20 مفردة) وكانت ضمن قائمة العينة النهائية للدراسة نذكر منها: الاتحادية الرياضية لكرة القدم و الرابطة الوطنية لكرة القدم ونخص الذكر الأندية الرياضية لكرة القدم المحترفة للقسم الوطني الأول والقسم الوطني الثاني، و قمنا بتوزيع استمارات الاستبيان على جل الأندية عن طريق تطبيق **google forme** و توزيع هذه الوثيقة عن طريق المنصات الالكترونية وكذا إرسالها عن طريق مجموعة من الأفراد العاملين في السلك الإداري لهاته الهيئات، كما أخذنا فكرة عامة عن أهم النقاط التي اعتمدنا عليها في بناء استمارة الاستبيان المؤيدة لموضوع البحث، والحصول على المعلومات والبيانات التي نخدم دراسة البحث من خلال بناء

المؤسسة المحترفة، سياسة الاحتراف في كرة القدم الجزائرية، الموارد المالية المتاحة ضمن سياسة الحكومة ، بالإضافة على السياسة الاقتصادية لعملية الاحتراف من خلال الاستثمار، التسويق، الخوصصة، الدعاية، السبونسورينغ، ومن هذه الدراسة الميدانية استنتجنا عدة نقاط منها:
-التقرب من الواقع مدى تطبيق الاحتراف الرياضي لهذه الهيئات والإمكانيات المتاحة لتغطية حاجياتها ضمن تبني هذه الظاهرة والاستراتيجية الاقتصادية. معرفة الهياكل التنظيمية لتلك المؤسسات الرياضية ومكانتها القانونية والوظيفية ضمن ظاهرة الاحتراف الرياضي والرهانات المستقبلية ضمن ظاهرة الاحتراف. معرفة مدى البعد الاقتصادي لظاهرة الاحتراف الرياضي من خلال الإمكانيات المتاحة كاستثمار، التسويق، الدعاية، السبونسورينغ، الخوصصة وهي كلها من أجل البحث عن مصادر التمويل من أجل تغطية حاجيات هذه الهيئات.

4.7 العينة وطرق اختيارها. إن العينة التي يجب أن تمثل المجتمع الأصلي تمثيلا حقيقيا، وأخذنا بعين الاعتبار كل الأندية الرياضية الجزائرية للقسم الوطني الأول والقسم الوطني الثاني لكرة القدم و بعض المسيرين في الاتحادية الجزائرية ومسؤولي الرابطة الوطنية الجزائرية ، حيث تضم فئة من عناصر المجتمع لهذا فبممكن اعتبارها عينة طبقية من حيث الانتماء، و هذا تم بطريقة عشوائية و بكل موضوعية ابتعدا عن الدوافع الذاتية للحصول على نتائج ذات مصداقية و ثبات، بلغت عينة الدراسة كل الفرق من الرابطة الوطنية الأولى المحترفة وكل النوادي من الرابطة الوطنية الثانية المحترفة بمعدل مسيرين لكل ناد بالإضافة إلى و المسؤولين في الاتحادية الجزائرية لكرة القدم و مسؤولي الرابطة الوطنية لكرة القدم الجزائرية وعليه فعينة الدراسة عشوائية عنقودية قوامها 100 فرد ما بين مسيرو مسؤول ما يمثل 80 % (125) من المجتمع الأصلي.

5.7 مجالات الدراسة.

1.5.7 المجال المكاني: انحصر المجال المكاني في هذا البحث على مستوى الإدارة المسيرة أو القائمة على العمل الإداري الاستراتيجي في الهيئات الرياضية الجزائرية بالدرجة الأولى على الأندية الرياضية الجزائرية لكرة القدم المحترفة القسم الوطني الأول و القسم الوطني الثاني ، الاتحادية الرياضية الجزائرية لكرة القدم والرابطة الوطنية لكرة القدم حيث تركزت الدراسة خصوصا على مسؤولي الإدارة و مسيري الاندية لهذه الهيئات الرياضية عن طريق تطبيق **google forme** و توزيع هذه الوثيقة عن طريق المنصات الالكترونية.

2.5.7 المجال الزماني: تم العمل عن طريق تطبيق **google forme** الموسم الرياضي 2020 – 2021 موازاة مع السنة المالية لهذه الهيئات الرياضية، إلا أن أغلب الأسئلة تركزت فيما يخص كمية و نوعية الأعمال المنجزة في إطار العمل الاستراتيجية التسويق الرياضي لهذه الهيئات الرياضية، حيث تم إنجاز هذا العمل بالجانب التطبيقي، قمنا بخطوات البحث التطبيقي بتوزيع استمارات الاستبيان توزيع هذه الوثيقة عن طريق المنصات الالكترونية الشخصية و المهنية لهاته الهيئات،

3.5.7 المجال البشري: قام الباحث بتوزيع استمارات الاستبيان على (100 مسير) من مسيري مختلف الهيئات الرياضية بمعدل (02) مسيرين لكل الأندية الرياضية الجزائرية المحترفة لكرة القدم القسمين المحترفين الأول والثاني بمعدل (40 مسير) و (30) مسيرين لكل من الاتحادية الجزائرية لكرة القدم، (30) من أعضاء الرابطة الجزائرية لكرة القدم المحترفة، بعد حذف الاستبيانات الناقصة والتي لم ترد لنا إلى هذا اليوم لتصل إلى 100 استبيان التي اقيمت عليها هذه الدراسة.

6.7 إجراءات الدراسة: تحديد المتغيرات اشتملت الدراسة على المتغيرات التالية:

المتغير المستقل: المتغير المستقل هو ظاهرة تطبيق نظام الاحتراف الرياضي في الجزائر.

المتغير التابع: في هذا البحث يشمل على البعد القانوني والتشريعي لظاهرة الاحتراف بالإضافة الى النظم الاقتصادية الذي يلعبه في ظاهرة الاحتراف من خلال عمليات التسويق، الاستثمار، الخوصصة، الرعاية، الدعاية، جلب موارد التمويل

الأداة: هي وسيلة الربط بين المتغير المستقل والمتغير التابع وتمثلت في هذا البحث في عملية إبرام عقود الاحتراف ما بين (النادي - اللاعب) و(النادي -المدرّب) والالتزامات ما بين الطرفين.

7.7 وسائل وأداة البحث: استخدم الباحثان مجموعة من الأدوات والوسائل المتاحة للحصول على المعلومات التي تفيد في الوصول إلى أهداف

هذا البحث بغرض تحصيل كل المعطيات اللازمة لجأت إلى استعمال الوسائل المناسبة والتي يمكن أن تؤدي غرض الدراسة وكان الاعتماد - **أداة البحث:** تمثلت أداة البحث في استمارة الاستبيان لجمع البيانات والقيام بدراسة مسحية من خلال تحديد مجموعة أسئلة مكتوبة يقوم المبحوثون الإجابة عليها، وكانت أسئلة الاستبيان أسئلة مغلقة **الاستبيانات المغلقة:** والتي تكون الإجابة فيها على الأسئلة في العادة محددة بعدد من الخيارات (موافق، غير موافق). كون الباحث يحدد نوعية الإجابة مسبقا، كما تأخذ أسئلة الاستبيان أشكال أخرى كأن تكون أسئلة مفتوحة أو نصف مفتوحة تم توزيع استمارات الأسئلة على مسيري الاتحادية الجزائرية لكرة القدم ورؤساء الأندية المحترفة لكرة القدم المحترفتين الأولى والثانية بالإضافة إلى الرابطة الوطنية لكرة القدم.

حيث تم تصميم الأسئلة وتحديد محاورها استنادا إلى توجيهات أساتذة باحثين ومختصين في مجالات هذه الدراسة وشملت 03 محاور رئيسية تفرعت إلى 21 سؤال بعد الاطلاع على الدراسات السابقة والأدب التربوي وبعد الأخذ بعين الاعتبار رأي الأساتذة المحكمين توصلت الباحثة إلى تصميم نهائي لأداة الدراسة حيث توزعت كما يلي:

المحور الأول: يتعلق بالجانب القانوني والتشريعي والتنظيمي لظاهرة الاحتراف الرياضي ومتطلبات هذه الظاهرة من أجل إنجاحها وبالتالي انعكاسها على واقع الرياضة بشكل عام وكرة القدم بشكل خاص

المحور الثاني: يتعلق بجانب القيمة التعاقدية من خلال إبرام العقد بين النادي واللاعب أي جوهر عملية الاحتراف الرياضي هو "العقد" وتحديد أركانه ومسؤولياته المترتبة عند إخلال بأحد الالتزامات التعاقدية ما بين الطرفين (نادي -لاعب)،

المحور الثالث: اهتمت أسئلة هذا المحور بالجانب الكبير من المشكلة المطروحة والتي تتمثل في البعد الاقتصادي لظاهرة الاحتراف الرياضي لكرة القدم أي الأهمية الاقتصادية أو الهدف الاقتصادي من أجل تطبيق الاحتراف في منظومة كرة القدم الجزائرية ومن أهم هذه المصادر الاستثمار، التسويق، الخصوصية، جلب مصادر التمويل، السبونسورينغ، الرعاية، الدعاية، الإشهار،

8. الخصائص السيكومترية للأداة القياس: استخدم الباحث عدة أنواع لحساب صدق الأداة منها:

1.8 صدق المحكمين (الصدق الظاهري): تم عرض الاستمارة بصورتها الأولية على الأساتذة المحكمين المختصين في مجال الإدارة والتسيير الرياضي من الناحية الإدارية، التجارية وحتى الاقتصادية من حاملي شهادة الدكتوراه والأساتذة وكان ذلك بالمقابل الشخصية التي أجراها الباحث للاستطلاع حول ما يدور في الاستبيان من حيث: مدى وضوح الفقرات وهل هي مناسبة لكل محور؟ هل توجد فقرات تحت محور معين يمكن نقلها إلى محور آخر؟ هل توجد فقرات تحتاج إلى إعادة الصياغة؟ مدى ارتباط كل فقرة بالمحور نفسه؟ هل أفكار الاستبيان منظمة ومنسقة ومتسلسلة؟ هل الأسئلة الواردة في الاستبيان متصلة بموضوع الدراسة؟

2.8 ثبات أداة القياس: تم حساب درجة ثبات القياس باللجوء إلى طريقة التطبيق وإعادة التطبيق (**Test-Retest**) حيث طبقنا أداة القياس على عينة 100 مسيرا خلال (2020 - 2021) حيث طبق هذا الاختبار على مجموعة ثم نعيد تطبيق نفس الاختبار مع نفس المجموعة و نقوم بدراسة العلاقة الارتباطية بين المجموعتين و بعد أسبوعين من التطبيق الأول و ترميز الاستثمارات أعدنا التطبيق على نفس أفراد

المجموعة و في نفس ظروف التطبيق الأول من حيث المكان و التوقيت، هذا بعد معالجة النتائج المتحصل عليها بحساب معامل الارتباط البسيط الذي يعرف باسم ارتباط بيرسون العزومي، وبالنظر للقيم الجدولة عند مستوى الدلالة 0.01 و 0.05 تحصلنا على مايلي :

الجدول 1: يمثل معامل الارتباط بيرسون بين الاختبار الأول والثاني لمحاوَر أداة القياس (ن=100).

مستوى الدلالة	معامل الارتباط	الانحراف المعياري		المتوسط الحسابي		المحاوَر
		إعادة الاختبار	الاختبار	إعادة الاختبار	الاختبار	
0.05	0.537	1.53	1.59	21.35	22.30	مختلف اللوائح والتشريعات التي تحدد ظاهرة الاحتراف الرياضي
0.01	0.725	1.88	1.07	25.25	27	عقد الاحتراف الرياضي من خلال العلاقة التعاقدية بين (اللاعب - النادي).
0.01	0.639	1.77	1.27	26.25	26.5	البعد الاقتصادي لعملية الاحتراف الرياضي عند لاعبي كرة القدم الجزائرية.
0.01	0.662	4.20	8.17	138.70	145.80	أداة القياس ككل

المصدر: من اعداد الباحث (نتائج 25 ssps)

يبين الجدول رقم (01) أن قيمة معامل الارتباط للأداة القياس ككل قد بلغ (0.66) وهذه القيمة أعلى من القيمة المحددة لمعامل الارتباط بيرسون عند مستوى دلالة 0.01 و 0.05 ودرجة الحرية المساوية لـ 99 أن ن=هـ-1، هذا وتجدر الإشارة إلى أن كل المحاوَر كانت ثابتة حيث تراوحت معاملات ارتباطها بين (0.537 - 0.725) و عليه في جميع المعلومات و تطبيقها على عينة الدراسة الأساسية.

مع العلم أن معامل الارتباط بيرسون الجدولية عند مستوى الدلالة 0.01 و 0.05 ودرجة الحرية المساوية لـ 100 هو (0.54 - 0.84).

3.8 صدق ثبات أداة القياس: استخدم الباحث الصدق المنطقي بحساب الجذر التربيعي لمعامل الثبات كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول 2: يمثل معامل الارتباط ثبات أداة الدراسة ككل بمحاوَرها الثلاث والصدق المنطقي.

المحاوَر	معامل الارتباط	الصدق المنطقي
المحاوَر الأول	0.737	0.73
المحاوَر الثاني	0.725	0.85
المحاوَر الثالث	0.639	0.79
أداة القياس ككل	0.662	0.81

المصدر: من اعداد الباحث (نتائج 25 ssps)

تراوح الصدق المنطقي لمحاور أداة القياس بين (0.73 – 0.85) أما الصدق المنطقي للأداة ككل فبلغ 0.81 مما يدل على أن أداة القياس تتمتع بصدق منطقي عال في جميع محاورها الثلاث.

إذن ما يمكن فهمه حول الخصائص السيكومترية للأداة القياس، أنها كانت أداة واضحة ومفهومة لدى أفراد العينة الاستطلاعية سهلة الإجابة وتتمتع بثبات وصدق عاليين مما يؤكد لنا على فاعلية ونجاعة قياس بأهمية الخطة الاستراتيجية في عملية التسويق الرياضي للاستثمار بالهيئات الرياضية العملية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة.

4.8 الأدوات الإحصائية (ذكر للمعادلات المستخدمة والبرامج).

1.4.8 قانون النسب المئوية:

قانون النسب المئوية هو مؤشر لدلالة الشكلية عن فرضيات البحث والتحليل نتائج إجابات المسيرين ورؤساء الأندية على المقترحات الموجودة ضمن الأسئلة ويمكن حساب النسب المئوية على النحو الآتي:

$$\text{النسب المئوية: } \left(\frac{\text{عدد التكرارات}}{\text{العينة الكلي العدد}} \right) \times 100$$

2.4.8. قانون كا² (x²) كاف تربيع:

يسمح هذا الاختبار في معرفة مدى وجود فروق فردية في إجابات المسيرين ورؤساء الأندية على الأسئلة الاستبيان الموجه لهم ويتم حسابه كالتالي:

$$\text{كا}^2 = \frac{\sum (ت - ن)^2}{ن}$$

ت م : التكرارات المشاهدة أو التجريبي.

ت ن: التكرارات النظرية أو المتوقع.

∑ : مجموع.

بعدما نبحت عن الاحتمال المتحصل عليه من خلال القراءة لجداول كا² درجة الحرية = 03 أي (ن - 3) عند نقطة أو درجة الخطأ المعياري = α = 0.05.

درجة الحرية ن = ه - 1 (حيث ه هو عدد الفئات أو الأعمدة).

$$\text{تحسب التكرارات النظرية كما يلي: } ت ن = \frac{(\text{مجموع الأعمدة} \times \text{مجموع الصفوف})}{\text{المجموع الكلي للعينة}}$$

- إذا كان كا² المقروء أكبر من كا² النظري فالفرق معنوي.

- إذا كان كا² المقروء أصغر من كا² النظري فالفرق ليس معنوي.

9. عرض وتحليل النتائج:

1.9 المحور الأول: سياسة انتهاج الخطة الاستراتيجية التسويقية في المؤسسة الرياضية من الاستثمار الرياضي بالمؤسسة الرياضية.

السؤال الأول: هل تغيير التشريعات واللوائح من أهم متطلبات ظاهرة الاحتراف الرياضي عند أندية كرة القدم الجزائرية؟

الهدف من السؤال: هو معرفة أهم التشريعات واللوائح السائدة في التشريعات الرياضية من أجل تطبيق نظام احتراف رياضي مقنن.

الجدول 3: يمثل نتائج الخصائص التي تتطلبها الخطة الاستراتيجية في المؤسسة الرياضية.

المقترحات		موافق جدا		موافق		موافق نوعا ما		غير موافق		المجموع	
%	ر	%	ر	%	ر	%	ر	%	ر	%	ر
1-وجود تشريعات رياضية التي تنظم العقود بين الأطراف: المدرب - اللاعب - النادي لتنفيذ الاحتراف.	18	36%	14	28%	13	26%	5	10%	50	100%	
2-توفير التشريعات تنظم طريقة انتقال اللاعبين بين الأندية والاتحادات القارية.	20	40%	15	30%	7	14%	8	16%	50	100%	
3-تكون الأندية الرياضية المحترفة مختصة في شكل شركات رياضية تجارية SSPA وفق التشريعات المعمول	24	48%	10	20%	12	24%	4	8%	50	100%	
4-لسهولة تعديل اللوائح المعمول بها في الاتحادات لتشمل تطبيق إجراءات نظام الاحتراف الرياضي.	15	30%	12	24%	14	28%	9	18%	50	100%	
5-تحديد النظام القانوني لعقود عمل اللاعبين لكرة القدم.	12	24%	16	32%	12	24%	1	20%	50	100%	
6-هناك قوانين وتشريعات تحدد تطبيق متطلبات نظام الاحتراف منها قانون 05/13 مرسوم تنفيذي 263/06، 73/15، دفتر الأعباء ودفتر الشروط.	15	30%	10	20%	18	36%	7	14%	50	100%	
7-تنفيذ عقود الانتقال الدولية مع عدم تعارضها مع اللوائح الاتحادات الرياضية الدولية	18	36%	12	24%	14	28%	6	12%	50	100%	

المصدر: من اعداد الباحث (نتائج 25 ssps)

من خلال نتائج أيجابية آراء وتوجهات مسيري ورؤساء الأندية الرياضية حول موضوع القوانين والتنظيمات الأندية لكرة القدم الجزائرية المحترفة وعدم تعارضها مع مختلف اللوائح والتشريعات التنفيذية الدولية،

الجدول 4: يمثل نتائج الاختبار اللابارومتري ك²(كاف تربيع)

	موافق جدا	موافق	موافق نوعا ما		غير موافق		المجموع		كا ² (x ²)
			ر	%	ر	%	ر	%	
16.	122	34.86	89	25.34	49	26.86	350	12.85	89
		%		%		%		%	%100

المصدر: من اعداد الباحث (نتائج 25 ssps)

التحليل الإحصائي: حسب النتائج المحصل عليها كما هو مبين في الجدول رقم "04" من خلال التحليل الإحصائي المذكور سابقا يمكن استنتاج أن هناك نسبة متفاوتة بين رؤساء ومسيري الأندية المحترفة لكرة القدم من حيث توجهاتهم وآرائهم حول موضوع مختلف القوانين والتشريعات تكون ضمن متطلبات تطبيق نظام الاحتراف الرياضي وأن لا تتعارض مع اللوائح التشريعية والتنفيذية للاتحادية الدولية FIFA حيث كانت نسبة 34.86% كانت الموافقة الجدية بالإصرار على هذا المفهوم حيث كانت نسبة المترددة في هذا المفهوم بنسبة 26.86%، ونسبة الموافقة بـ 25.43%، إلا أن هناك فئة ترى عكس ذلك بنسبة 12.85%.

تفسير الاحصائي: ومن خلال كل هذه الأرقام والنتائج نستنتج أن هناك النسبة التحتية لتطبيق نظام الاحتراف من خلال وجود تشريعات تنظم العقود المبرمة ما بين (النادي- الرياضي - المدرب) مع تحديد عقود الانتقالات وأن هذه الأندية تكون مهيكلية في شكل شركات تجارية SSPA مع تحديد مختلف القوانين التي تنظم نظام الاحتراف قانون 04/13، مرسوم تنفيذي 263/06، وكذا 73/15 وقرار وزاري رقم 2010 مع إمكانية تحديد القانون الذي ينظم عقود عمل اللاعبين مع سهولة تعديل هذه اللوائح وتنفيذ عقود الانتقال الدولي مع عدم تعارضه مع اللوائح الاتحادية الرياضية كرة القدم الدولية FIFA.

ومن خلال كل هذه المعطيات الإحصائية تبين لنا أن رؤساء المؤسسات الرياضية يختلفون في درجة موافقتهم حول مفهوم الاحتراف الرياضي باعتباره حتمية واقعية مفروضة على المجتمع الدولي الرياضي من خلال الاتحادات الدولية والأنظمة التي تفرضها على الاتحادات الوطنية بتطبيق مبادئ الاحتراف الوطني من خلال الرابطة الوطنية والاتحادات الوطنية ومدى تطبيق اللوائح التنظيمية والتشريعية الدولية.

2.9 المحور الثاني: عقود الاحتراف المبرمة بين أطراف العقد هي جوهر عملية تطبيق نظام الاحتراف من خلال الآثار القانونية الناتجة عنه.

السؤال الثاني: فيما تمثل عقود الاحتراف الرياضي من منظور المشرع الجزائري كنتيجة حتمية لتطبيق نظام الاحتراف في عالم الرياضة بصفة عامة وفي كرة القدم بصفة خاصة؟

الهدف من السؤال: هو معرفة طبيعة عقود الاحتراف من خلال الروابط العقدية التي تنشأ ما بين أطراف العقد (النادي - اللاعب - المدرب - الفني والمسير) من أجل تطبيق نظام الاحتراف الرياضي في الرياضة الجزائرية.

الجدول 5: يمثل أهمية تحديد الاستراتيجيات التسويقية الرياضية المختلفة

المقترحات		موافق جدا		موافق		موافق نوعا ما		غير موافق		المجموع	
	ر	%	ر	%	ر	%	ر	%	ر	%	
1-العقود الرياضية هي عبارة عن روابط عقدية ملزمة للطرفين جاءت نتيجة حتمية لتطبيق نظام الاحتراف في المجتمع الرياضي.	15	30%	17	34%	10	20%	8	16%	50	100%	
2-عقد الاحتراف هو إلزام اللاعب بممارسة نشاط رياضي مريح يكون تحت إشراف أو توجيه النادي مقابل راتب شهري مع امتيازات مالية.	12	24%	20	40%	12	24%	6	12%	50	100%	
3-عقود الرياضة تكون مصادق عليها من قبل الاتحاد الرياضي لكرة القدم لسماع للاعب في المشاركة في البطولات والمنافسات المحلية والدولية ضمن الالتزامات المحددة في العقد المبرم ما بين الطرفين.	10	20%	15	30%	15	30%	1	20%	50	100%	
4-عقود الاحتراف ترتب إلتزمات لكلا الطرفين حيث الأول ملزم بدفع راتب مالي مقابل إلزام اللاعب بالقيام بالتدريبات والمشاركة في المنافسة.	17	34%	20	40%	10	20%	3	6%	50	100%	
5-العقود الرياضية الاحترافية تنشأ بمجرد إبرام العقد حيث يلتزم به الشخص بأداء عمل رياضي من أجل تحقيق الهدف الأساسي عند إبرام العقد.	10	20%	17	34%	14	28%	9	18%	50	100%	

المصدر: من اعداد الباحث (نتائج 25 ssps)

من خلال نتائج أجوبة رؤساء المؤسسات الرياضية المحترفة حول مفهوم عقود الاحتراف الرياضي من منظور المشرع الرياضي الجزائري هو نتيجة حتمية لتطبيق نظام الاحتراف في الرياضة عامة وكرة القدم بصفة خاصة لأن جوهر عقود الاحتراف هو العقد المبرم بين (النادي - اللاعب) والذي يحدد حقوق وواجبات لكل أطراف العقد.

الجدول 6: يمثل نتائج الاختبار اللابارومتري ك²(كاف تربيع)

كا ² ()	المجموع		غير موافق		موافق نوعا ما		موافق		موافق جدا		طبيعة عقود الاحتراف من منظور المشرع الرياضي
	%	ر	%	ر	%	ر	%	ر	%	ر	
21.07	100%	300	14.4%	36	24.4%	61	35.6%	89	25.6%	64	

المصدر: من اعداد الباحث (نتائج 25 ssps)

التحليل الإحصائي: حسب النتائج المستنتجة ضمن الجدول رقم "06" تبين لنا أن هناك فروق ذات دلالات إحصائية بين درجات الموافقة حول آراء وتوجهات نظر مسيري ورؤساء الهيئات الرياضية المحترفة حول الطبيعة القانونية التي تنظم عقود الاحتراف من خلال الروابط العقدية التي تنشأ بظهور العقد وأطراف العقد (النادي - اللاعب - المدرب - الفني والمسير)، من أجل تطبيق نظام الاحتراف الرياضي في الرياضة الجزائرية من خلال الصفة والمصلحة لأطراف العقد والمحل (هو موضوع العقد) السبب وكذلك ركن الرضا الذي يتمثل في توافق الإرادتين عن طريق القبول والإيجاب، ولتوضيح العلاقة أكثر لكل أطراف العلاقة التعاقدية لهم الصفة والمصلحة من أجل إبرام عقود الاحتراف، كذلك توفر ركن المحل وهو الهدف العام من أجل إبرام عقد اللاعب عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية: ن=1- حيث ن=5، حيث قدرت قيمة كا²(²x) المحسوبة من الجدول بـ 21.07 وهي تعبر عن القيمة الأكبر من القيمة المحدولة في الجدول والتي قدرت بـ 9.49.

تفسير الاحصائي: من خلال التحليل الإحصائي للجدول المذكور أعلاه حيث تم استنتاج نسب متفاوتة بين مسيري ورؤساء الهيئات الرياضية المحترفة من حيث توجهات نظرهم وآراءهم حول معرفة طبيعة عقود الاحتراف الرياضي المبرمة بين (النادي - اللاعب - المدرب - الفني والمسير) والتي تنشأ بمجرد إبرام العقد، حيث لهذا العقد عدة أركان لا بد من مراعاتها مع أطراف العقد بحيث توفر الصفة والمصلحة من أجل إنشاء التصرفات القانونية وبالتالي الحصول على مراكز قانونية، كذلك توفر ركن الرضا الذي يتمثل في القبول والإيجاب بين الطرفين والسبب والمحل وهو الهدف العام من أجل إبرام عقود الاحتراف حيث كانت نسبة بالموافقة الجديدة التي قدر بـ 25.6% ودرجة الموافقة كانت بنسبة 35.6%، لكن هناك فئة معتبرة كانت مترددة في الموافقة بنسبة 24.4%، على عكس فئة ترى غير ذلك قدرت بنسبة 14.4%.

من خلال هذه النتائج المسجلة نستنتج أن هناك اتفاق متباين حول طبيعة عقود الاحتراف الرياضي من منظور المشرع الجزائري الرياضي من خلال العلاقة التعاقدية المبرمة ما بين أطراف العقد (اللاعب - النادي - المدرب - الفني والمسير) لأن العقد المبرم بين الطرفين لهم الصفة والمصلحة لكلا أطراف العقد (اللاعب - النادي) التراضي حيث يترتب التزامات لكلا الطرفين، حيث الأول ملزم بدفع لكل أطراف العقد راتب مالي مقابل إلزام اللاعب بالقيام بالمشاركة في المنافسة والسبب والمحل الذي يتمثل في تحقيق الهدف الأساسي عند إبرام العقد حيث اللاعب ملزم بممارسة نشاط رياضي مربح يكون تحت إشراف وتوجيه النادي مقابل راتب شهري مع امتيازات مالية.

3.9 المحور الثالث: انتهاج سياسة الاحتراف الرياضي نموذج تطبيقي للاقتصاديات الرياضية في المنظومة الرياضية الجزائرية.

السؤال الثالث: فيما تتمثل الأهداف الاقتصادية من خلال تطبيق نظام الاحتراف الرياضي الجزائري بالمؤسسة الرياضية؟

الهدف من السؤال: هو معرفة رسالة الاحتراف بالمؤسسة الرياضية من خلال استثمار الفكر الاقتصادي لتحقيق أرباح مالية وزيادة رأس المال مع خلق تنافس رياضي من أجل زيادة مستوى الإنجاز والأداء الرياضي الذي يعمل على زيادة مصادر التمويل عن طريق انتهاج سياسة نظام الاحتراف الرياضي.

الجدول 7: يمثل طرح نتائج أنواع الصيغ الاستثمارية بالمؤسسة الرياضية

المقترحات		موافق جدا		موافق		موافق نوعا ما		غير موافق		المجموع	
	ر	%	ر	%	ر	%	ر	%	ر	%	
1- جعل نظام الاحتراف مشروع اقتصاديا يزيد من رأسمال المؤسسة الرياضية.	25	50%	1	30%	8	16%	2	4%	50	100%	
2- استفادات المؤسسات الرياضية من التجارب الاقتصادية والاستثمارية من نظام الاحتراف لزيادة رأس مال الشركة.	10	20%	1	36%	15	30%	7	14%	50	100%	
3- تشجيع الشركات أو المؤسسات التجارية والاستثمارية لرعاية الفرق والبطولات	15	30%	2	40%	10	20%	5	10%	50	100%	
4- إنشاء بعض المصانع المنتجة للأدوات والملابس الرياضية من دخل الاحتراف.	18	36%	1	30%	14	28%	3	6%	50	100%	
5- استثمار إعلانات الرعاية عن طريق إنشاء قنوات فضائية لخدمة الترويج لبعض الشركات لنظام الاحتراف ونشر فلسفة وأهداف المؤسسة	23	46%	1	20%	10	20%	7	14%	50	100%	
6- وضع خطة تسويقية للاحتراف الرياضي بالمؤسسة الرياضية.	20	40%	1	30%	5	10%	1	2%	50	100%	

المصدر: من اعداد الباحث (نتائج 25 ssps)

من خلال نتائج أجوبة آراء وتوجهات مسيري ورؤساء المؤسسات الرياضية حول الهيئات الرياضية المحترفة لكرة القدم حول معرفة أهم الأهداف الاقتصادية من خلال تطبيق نظام الاحتراف الرياضي الجزائري بالمؤسسة الرياضية من خلال استثمار الفكر الرياضي الاقتصادي لتحقيق الأرباح المالية وزيادة رأس المال مع خلق تنافس رياضي من أجل زيادة مستوى الإنجاز والأداء الرياضي الذي يعمل على زيادة خطة تسويقية للاحتراف الرياضي بالمؤسسة الرياضية.

الجدول 8: يمثل نتائج الاختبار اللابارومتري ك²(كاف تربيع)

كا ² (χ^2)	المجموع		غير موافق		موافق نوعا ما		موافق		موافق جدا		
	%	ر	%	ر	%	ر	%	ر	%	ر	
23.99	100	300	11.33	34	20.67	62	31	93	37	11	الأهداف الاقتصادية عند الاحتراف الرياضي لدى المؤسسات الرياضية.
	%		%		%		%		%	1	

المصدر: من اعداد الباحث (نتائج 25 ssps)

التحليل الإحصائي: حسب النتائج المحصل عليها ضمن الجدول المذكور أعلاه من خلال إجابات وأراء توجهات نظر مسيري ورؤساء الهيئات الرياضية المحترفة من خلال معالجة موضوع الأهداف الاقتصادية لظاهرة الاحتراف الرياضي الجزائري بالمؤسسة الرياضية لتحقيق أرباح مالية وزيادة رأس المال مع خلق تنافس رياضي من أجل زيادة مستوى الانجاز والأداء الرياضي اللذان يعلمان على زيادة مصادر التمويل عن طريق انتهاز سياسة نظام الاحتراف الرياضي، حيث اتضح لنا أن هناك فروق فردية ذات دلالات إحصائية، والموافقة على الأهداف الاقتصادية من خلال تطبيق نظام الاحتراف الرياضي الجزائري عند مستوى عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية: ن=هـ-1، يستلزم ن=5 حيث كانت نتيجة كا²(χ^2) = 23.99، وهي النسبة المحسوبة المتحصل عليها أكبر من القيمة الجدولة والتي تساوي 11.07.

التفسير الإحصائي: تباين في النتائج المحصل عليها لرؤساء ومسيري المؤسسات الرياضية في التعبير عن آرائهم وأفكارهم حول النسب المئوية لرؤساء المؤسسات الرياضية الموافقين بالجدية التامة على الفكر الاقتصادي بالمؤسسات الرياضية الاحترافية قد وصلت إلى 37% والموافقة بنسبة 31%، والتردد في الموافقة بنسبة 20.67%، والغير الموافقين على هذا الموضوع بنسبة 11.33%.

من خلال تحليل النتائج المحصل عليها نجد أن النسب الأكثر تعبيراً على مصداقية تعبر أن الأهداف الاقتصادية لنظام الاحتراف الرياضي الجزائري يزيد من رأسمال الشركة، يقوم على تشجيع الشركات أو المؤسسات الرياضية التجارية والاستثمارية برعاية الفرق، البطولات التي يشارك فيها المحترفون، يساهم في انتشار بعض المصانع المنتجة للأدوات الرياضية والملابس الرياضية، وانتشار إعلانات الرعاية عن طريق إنشاء قنوات فضائية لخدمة الترويج لبعض الشركات لنظام الاحتراف ونشر فلسفة وأهداف المؤسسة الرياضية كما يساعد على وضع خطة تسويقية للاحتراف الرياضي بالمؤسسة الرياضية.

10 مناقشة النتائج وتفسيرها:

1.10 مناقشة نتائج الفرضية الأولى: لتطبيق نظام الاحتراف والتي تتماشى في كل مكان وزمان ويستخلص هذا الجانب من المشكل المطروح في النقاط التالية:

1- وجود تشريعات ولوائح تنظم عقود الاحتراف بين (المدرّب - النادي - اللاعب) كما يمكن تعديل هذه اللوائح وفق القوانين التي تعمل بها الاتحادات الوطنية لتسهيل تطبيق إجراءات نظام الاحتراف مع إمكانية هيكلة الشركات الرياضية في شكل **SSPA**، **SSARL**، **SEURL**، وفق التشريعات المعمول بها وتنفيذ عقود الانتقال الدولية بين (اللاعب - النادي) تكون ضمن تشريعات متفق عليها مسبقاً تحدد الحقوق والواجبات لكل أطراف عقود الاحتراف. (الفتاح، 1996)

2- إن الاحتراف الرياضي الجزائري له عدة أبعاد منها البعد الرياضي، البعد التنظيمي والبعد الاقتصادي للمؤسسة الرياضية التي تتجلى في عدة عمليات منها (التسويق، الاستثمار، الخصوصية، الدعاية، السبونسورينغ، البحث عن مصادر التمويل لتغطية نفقات هذه المؤسسات) بالإضافة إلى البعد المؤسسي لهذه الشركات بحيث تكون في صيغة شركات تجارية المذكورة أعلاه، والتي تخضع إلى القانون التجاري لها بعد القانوني والعقدي للاعتراف من حيث إبرام عقود الاحتراف بين (النادي - اللاعب - المدرب - الفني والمسير).

3- لتطبيق نظام الاحتراف الرياضي لابد من وجود عدة متطلبات من أجل إنجاح هذه الظاهرة في ظل التطورات الحاصلة في الرياضة الحديثة مع إمكانية وجود تشريعات رياضية جديدة وتحديد آليات وميكانيزمات في ظل العولمة الاقتصادية وكذا مساهمة الرياضة ودخولها في الدورة الاقتصادية الوطنية للبلاد. (ابراهيم ع.، 2000)

4- حيث العقد هو عبارة عن لائحة تشريعية جاءت لتنظم حياة الرياضي وفق عقد مبرم بينه وبين النادي من أجل تحسين وضع الاقتصادي والاجتماعي بحيث يحقق برامج التدريب والخطط طويلة المدى وتوفير مؤهلات لكل المستويات في المقابل الحصول على العائدات لأنها تعتبر مصدر رزقه وعيشه.

5- يعمل الاحتراف على تعديل اللوائح والتشريعات الرياضية المعمول به مع إيجاد العلاقة القانونية التي تتمثل في إبرام العقود وتنظيمها في شكل عقود الاحتراف بين الأطراف (اللاعب - المدرب - النادي)، مع إمكانية تشكيل هيئة قانونية للنظر في النزاعات جراء تطبيق هذا النظام. (الشافعي، 2003، صفحة 267)

6- جاء قانون 05/13 لتطبيق نظام الاحتراف ثم جاء المرسوم التنفيذي 264/06، 73/15 يحدد القوانين الأساسية النموذجية لإنشاء الشركات التجارية الرياضية المطبقة على النادي الرياضي المحترف، جاء قرار 2010 يحدد دفتر الأعباء الواجب اكتتابه من طرف الشركات والنادي الرياضية المحترفة في نفس السنة، جاء قرار 2010 يحدد دفتر الشروط للأنشطة التابعة للشركة والنادي الرياضي من أجل تقديم وتحسين الخدمات المبرمة ضمن عقود التوريد، عقود الخدمات وعقود التأجير... الخ.

7- لجأ المشرع الجزائري الرياضي إلى الأخذ والاقتراب من مختلف اللوائح التشريعية والتنظيمية الدولية ومن أهمها الاتحادات الدولية (الاتحاد الدولي لكرة القدم FIFA) الاتحادات الأوروبية (الاتحاد الأوروبي لكرة القدم UEFA)، وقواعد الاتحاد الإفريقي لكرة القدم وكذا لوائح الاتحاد العربي لكرة القدم، ولا ننسى كذلك القوانين والتشريعات المحلية لاسيما القانون المدني الجزائري في تحديد مفهوم العقود، والقانون التجاري الجزائري في إنشاء الشركات الرياضية الجزائرية.

2.10 مناقشة نتائج الفرضية الثانية: أن كل هذه العقود تختلف باختلاف المحل واختلاف أطراف العلاقة التعاقدية بشرط ألا تتعارض مع اللوائح التشريعية والتنظيمية للاتحاد الدولي لكرة القدم حيث يستخلص هذا الجانب من المشكل المطروح في النقاط التالية:

1- ضرورة إبرام عقود الاحتراف وتطبيق نظام الاحتراف الرياضي من خلال العقد المبرم ما بين (اللاعب - النادي - المدرب) حيث يعتبر عقد الاحتراف من عقود المقاوله كما أخذ به المشرع البلجيكي والسويسري وهناك من يرى بأن عقد الاحتراف من عقود العمل كما يراه المشرع المصري والسعودي وهو ما أخذ به المشرع الجزائري. (الاحمد، 2001، صفحة 19)

2- ضمان إتباع الإجراءات التي نصت عليها اللوائح التشريعية والتنظيمية للاعتراف على المستوى المحلي والدولي وكذا تطبيق بنود العقد المبرم بين (اللاعب - النادي) والاستجابة الفورية لطلبات المؤسسة الرياضية مع عدم الإدلاء بأي حديث إعلامي في وسائل الإعلام مع بذل عناية من أجل تحقيق مصالح مشتركة. (الحكيم، 1967، صفحة 46)

3- أطراف العقد لهم الصفة والمصلحة (اللاعب - النادي) مع وجود شرطي المحل والسبب حيث يلتزم الأول بدفع راتب شهري في المقابل قيام اللاعب بالمشاركة في البطولات يبذل نشاط رياضي مريح أي الهدف الأساسي للعقد وهو تحقيق عائد مالي. (جبر، 1984، الصفحات 159-160)

4- عقد الانتقال يظهر عند انقضاء العقد المبرم بين النادي واللاعب ويكون ضمن فترات محددة من خلال اللوائح التشريعية الدولية مع تطبيق القانون الذي اختاره أطراف العقد بشرط أن لا تتعارض مع اللوائح التشريعية والتنظيمية الرياضية الدولية كما يعتبر من عقود المعاوضة لأنه يحدد أجور اللاعبين وسعر اللاعبين المحترفين ووفي المقابل حصول المؤسسة الرياضية المحترفة على المعاوضة.

5- إن تحديد محل عقد الاحتراف يحدد بموافقة اللاعب ومنحه الحرية التامة في الانتقال واختيار النادي الذي له سمعة ومكانة ومستوى الأداء والمالي معتبر، كما يمكن اختيار مكان إبرام عقد الانتقال (النادي القديم أو النادي الجديد) بشرط ألا تتعارض مع اللوائح التشريعية والتنظيمية للاتحاد الدولي لكرة القدم.

6- إن عقود الاحتراف متعددة منها عقود الانتقال (اللاعب - نادي أصلي - نادي جديد) عقود الإعارة من (ناد أصلي إلى ناد آخر) قصد استكمال البطولة المحترفة وعادة ما نراه في المرحلة الشتوية من البطولة بالإضافة إلى عقود نقل الإعارة أي ناد ثاني إلى ناد ثالث لكن بعد إخطار النادي الأصلي، بالإضافة إلى عقود الرعاية والتمثيل لأحد الشركات التجارية من أجل الترويج بمنوجاتها وهناك عقود التأجير للاعبين المحترفين، وكل هذه العقود تخضع إلى جملة من الشروط التي وضعها الاتحاد الدولي لكرة القدم FIFA. (الحفني، 1995، صفحة 19)

7- عقود الانتقال وعقود الإعارة لا تتم إلا بعد إصدار شهادة التسجيل ثم الانتقال وفق لوائح الاتحاد الدولي وكلاهما تكون بإرادة وموافقة اللاعب لهما نفس المحل أي ممارسة العمل الرياضي المريح مقابل راتب شهري محدد ضمن العقد، إلا أن هناك اختلافات بين العقدين حيث عقد الانتقال يتم بانتهاء عقد الاحتراف أما عقد الإعارة أثناء سريان عقد الاحتراف وعقود الانتقال من العقود الفورية، أما عقود الإعارة من عقود المدة وكذلك يختلف بين أطراف العقد.

3.10 مناقشة نتائج الفرضية الثالثة: لجأت الهيئات الرياضية إلى إبرام عقود مع الشركات التجارية حيث تمثلت الإجابة على جزء من المشكل المطروح في النقاط التالية:

1- تسويق حقوق الرعاية والإعلانات من خلال الشركات الراعية للتظاهرات الرياضية أو تمثيلها محليا أو دوليا وتسويق حقوق البطولات والمباريات والمنافسات الدولية مع بيع حقوق البث التلفزيوني والإذاعي عن طريق مختلف الوكالات العالمية المتخصصة من أجل الهدف العام هو ترقية المستوى الرياضي وانتهاج سياسة اقتصادية بالدرجة الأولى. (حسن، 2001، صفحة 63)

2- الاستثمار في توظيف رأسمال الشركة عبر المشاريع والأنشطة الرياضية المحلية والدولية مع إمكانية تشجيع المستثمرين الخواص عن طريق الخوصصة الكلية أو الجزئية عند إبرام العقود مع الشركات الرياضية من أجل تحقيق العائد والربح وتوفير السيولة النقدية اللازمة لتغطية البطولات والمنافسات الرياضية ومتطلبات العمل وعملية الإنتاج. (سمير، 1997)

3- إبرام العقود التجارية منها عقد السبونسورينغ والرعاية والإشهار للشركات الرياضية، عقود الاحتراف ما بين (الأندية - اللاعبين المحترفين) وعقود الخوصصة الكلية أو الجزئية (عقود مقاوله، عقود التوريد، عقود التأجير طبقا لقرار 2010 ضمن دفتر الأعباء الشركات الرياضية التجارية مع الشركات التجارية الأخرى.

4-الدعاية والإشهار عن طريق برامج تلفزيونية، الإعلام المكتوب (الصحف - المجلات) وكذلك عن طريق الإنترنت ومن خلال منتجات الأندية

والجماهير (الأقمصة) أو منتجات الشركة أو استمرار الحركة الأولمبية. **The Olympic Partner (Top)**

5- الاحتراف الرياضي له أهداف اقتصادية بالدرجة الأولى بزيادة رأس مال الشركة، تشجيع الشركات والمؤسسات الرياضية، التجارية والاستثمارية برعاية الفرق، البطولات وانتشار إعلانات الرعاية عبر قنوات فضائية لخدمة الترويج لنظام الاحتراف ونشر فلسفة وأهداف المؤسسة الرياضية مع وضع خطة تسويقية للاعتراف الرياضي. (السيار، 2009، صفحة 355).

11. الخاتمة: الرياضة بوصفها نشاطا إنسانيا، يمكن أن يمارسها الفرد على سبيل الهواية كما يمكن أن يمارسها على سبيل الاحتراف، وفي هذه الحالة تعد الرياضة موردا ماليا أساسيا لمعيشة الشخص سواء كان شخصا طبيعيا يتمثل في اللاعب، أو شخصا معنويا يتمثل في النادي. فالاحتراف الرياضي كونه نظاما كاملا بمتطلباته ومتغيراته، فلا يمكن تجاهله في أي حال من الأحوال نظرا للوضع الذي آلت إليه الرياضة، إلا أن تطبيقه يخضع للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل دولة، بالإضافة إلى الجانب القانوني والتشريعي للاعتراف الرياضي، وإلى الجانب المدني والاجتماعي للرياضة، نجد الجانب الاقتصادي والمالي حيث أصبحت الرياضة جانبا أساسيا من النظام الإنتاجي في المجتمعات الحديثة وتعتمد عليها الدول المتقدمة في تحقيق قيمة مضافة وعنصر أساسي في التنمية، سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية، وتسعى إلى بلورة سياسة اقتصادية تعتمد على الرياضة كأحد محددات الاستثمار البشري أو المادي، فلا يمكن الارتقاء بمستوى أي رياضة وتطور أي ناد إذا لم تتوفر القدرة المالية لتحقيق أهدافه الذي يعتمد أساسا على عقود الاحتراف.

استنتاج العام للدراسة: لتطبيق نظام الاعتراف الرياضي الجزائري لابد الأخذ بعين الاعتبار التشريعات الداخلية من قوانين، مراسيم رئاسية ومراسيم تنفيذية وقرارات من وزارة الشباب ووزارة الرياضة إلا أنها لا تتعارض مع اللوائح التشريعية والتنظيمية التي هي الأخرى حددت كفاءات تطبيق نظام الاعتراف

1- إن عقود الاحتراف متعددة منها عقود الانتقال (اللاعب - نادي أصلي - نادي جديد) عقود الإعارة من (ناد أصلي إلى ناد آخر)، بالإضافة إلى عقود الرعاية والتمثيل لأحد الشركات التجارية من أجل الترويج بمنتجاتها وهناك عقود التأجير للاعبين المحترفين

2- عقود الانتقال وعقود الإعارة لا تتم إلا بعد إصدار شهادة التسجيل ثم الانتقال وفق لوائح الاتحاد الدولي وكلاهما تكون بإرادة وموافقة اللاعب

3- لتسهيل تطبيق إجراءات نظام الاعتراف مع إمكانية هيكلة الشركات الرياضية في شكل **SSPA**، **SSARL**، **SEURL**، وفق التشريعات المعمول بها وتنفيذ عقود الانتقال الدولية بين (اللاعب - النادي)

4- عقود الاحتراف هي جوهر عملية تطبيق نظام الاعتراف الرياضي من خلال العلاقة التعاقدية المبرمة ما بين (اللاعب - المدرب - النادي) إلا أن هناك ظهور عدة من العقود الاعتراف كالعقود الانتقال، عقود الإعارة، عقود تمثيل الشركات التجارية في الدعاية والإشهار عقود نقل الإعارة وعقود التأجير

5- الاحتراف الرياضي له أهداف اقتصادية بالدرجة الأولى بزيادة رأس مال الشركة، تشجيع الشركات والمؤسسات الرياضية، التجارية والاستثمارية برعاية الفرق، البطولات وانتشار إعلانات الرعاية عبر قنوات فضائية لخدمة الترويج لنظام الاعتراف وكذا الدعاية والإشهار عن طريق برامج تلفزيونية، الإعلام المكتوب (الصحف - المجلات) وكذلك عن طريق الإنترنت وعقد السبونسورينغ والرعاية والإشهار للشركات الرياضية، عقود الاستثمار، عقود الاعتراف ما بين (الأندية - اللاعب المحترفين) وعقود الخوصصة الكلية أو الجزئية (عقود مقاول، عقود التوريد، عقود التأجير طبقا لقرار 2010 ضمن دفتر الأعباء الشركات الرياضية التجارية مع الشركات التجارية الأخرى

الاقتراحات التوصيات: من خلال نتائج البحث يمكن أن نقترح ما يلي:

- 1- العناية التامة بالنوادي الجزائرية ككل والعمل واستراتيجية مرحلية ثابتة في ظل تطبيق الاحتراف وفق اللوائح والتشريعات المساعدة في النهوض بفكرة الاحتراف، لأن النوادي تعطي دعما ودفعاً حقيقياً للوصول إلى منتخب وطني يمكن الاعتماد عليه خلال البطولات الإفريقية وكذلك العالمية.
- 2-مراجعة اللوائح التشريعية التي أصبحت لا تتماشى مع متطلبات العصر الحديث والتحولت العالمية في رياضة كرة القدم في ظل تطبيق الاحتراف.
- 3-الاعتماد على الخبراء المختصين في الاحتراف لتقديم استشارات إدارية، تخطيطية، قانونية في تسيير الأندية الرياضية لكرة القدم.
- 4-يجب أن تدار كرة القدم في ظل الاحتراف بالأندية والاتحاد بفكر اقتصادي واستثماري وتسويقي ناجح.
- 5-تسويق الألعاب الرياضية إعلامياً، وزيادة الوعي الرياضي لدى أفراد المجتمع من خلال عقد الندوات والمحاضرات، وتخصيص برامج رياضية لهذا الغرض.
- 6-إشراك القطاع الخاص في إدارة المشاريع الرياضية وتشجيع الاستثمار في الأندية الرياضية.
- 7-ضرورة هيكلة النوادي الرياضية الجزائرية على شكل شركات رياضية تجارية وتأخذ طابع اقتصادي **SSARL، SEURL، SSPA**.
- 8-ضرورة الاعتماد على عقود ما بين أطراف العقد في العلاقة (اللاعب - النادي - المدرب - المسير).
- 9-العمل على إيجاد وبيع اللاعبين خارج الاتحاد الوطني عن طريق عقود الاحتراف مع الأندية الأجنبية، عقود الإعارة، عقود نقل الإعارة إلى نادٍ آخر وعقود الانتقال، وبعض عقود المرممة لترويج لمبيعات أو تقديم خدمات أو تشهير لعلامة تجارية ذات سمعة عالمية.
12. قائمة المراجع:

- 1-أساعدي، ج (2013) عقد احتراف لاعب كرة القدم في القانون العراقي دراسة مقارنة بالقوانين الفرنسية و السعودية مجلة كلية الحقوق جامعة النهرين، العراق
- 2-أحلواني احمد عبد الفتاح. (1996). فلسفة الاحتراف في كرة القدم و امكانية تطبيقه في جمهورية مصر العربية. مصر.
- 3-الشافعي، حسن احمد(2000)الخصخصة الادارية القانونية في التربية البدنية و الرياضة دار لدنيا الطباعة و النشر مصر
- 4-الشافعي، حسن احمد(2003) الرياضة و القانون دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر مصر
- 5-الشافعي، حسن احمد(2006) أستثمار والتسويق الرياضي في التربية البدنية و الرياضة.: دار لدنيا الطباعة و النشر. مصر
- 6-السيار، ح(2009) استراتيجية للاحتراف الرياضي بالمؤسسات الرياضية دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر ، الإسكندرية مصر
- 7-الربيعي محمد داود، محمد جواد الضايغ (2018) الإدارة المعاصرة في المجال الرياضي ، دار الرضوان للنشر و التوزيع ، عمان
- 8-عبد الله، ك، ر(2008) عقد احتراف لاعب كرة القدم في ضوء لوائح الاحتراف دار النهضة العربية ،مصر
- 9-عبد الحميد الحفني. (1995). عقد احتراف لاعب كرة القدم.: مجلة الحقوق الكويتية. الكويت
- 10-إبراهيم (2017) مدخل للقانون ، دارالكتاب الحديث ،مصر
- 11-حسانين محمد صبحي، واخرون (2013) ، اقتصاديات الرياضة (الرعاية و التسويق و التمويل).: مركز الكتاب للنشر. القاهرة
- 12-جبر، م، س (2008) العقود التجارية و عمليات البنوك في المملكة العربية السعودية مطابع جامعة الملك سعود السعودية الرياضة

- 13- عبد العزيز سمير (1997) اقتصاديات الاستثمار ، التمويل ، التحليل المالي،مدخل في التحليل و اتخاذ القرار مكتبة الاشعاع. الاسكندرية
- 14- علوان ابراهيم. (2000). الضوابط الشرعية لممارسة الالعاب الرياضية و احترافها. القاهرة.
- 15- فريد عباس. (2015). خصوصية النوادي الرياضية ذات الطابع التجاري. تيزي وزو، جامعة تيزي وزو، الجزائر
- 16- كريم، أ، ع (2008) عقد احتراف لاعب كرة القدم في ضوء لوائح الاحتراف، دار النهضة العربية ، مصر
- 17- محمد سليمان الاحمد. (2001). الوضع القانوني للعقود انتقال اللاعبين المحترفين.: الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع. الاردن
- 18- بأفضل، محمد بلخير (2020):عقد لاعب محترف كرة القدم في التشريعات المقارنة، المجموعة العلمية للطباعة و النشر و التوزيع، ثري فريندز للطباعة و النشر و التوزيع، الجيزة، مصر.
- 19- هدى حسن. (2001). واقع التسويق الرياضي بالبحرين.: المجلة العلمية للتربية البدنية و الرياضة. مصر
- 20- عبد الحميد عثمان الحفني (2007): عقد احتراف لاعب كرة القدم " الطبعة الأول 2007-المكتبة العصرية للنشر والتوزيع - جمهورية مصر العربية
- 21- قاموس لاروس (1995)
- 22- Dubey, J.-p. (2010, 09 18). la jurisprudence du TAS en matière du football. conférence prononcee